

تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة 1988-2000

أ. بريكي رقيق رشيد

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان
ecobere11@yahoo.fr

د. كبداني سيدي أحمد

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
skebdani@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تحليل نمط توزيع الدخل في الجزائر، وشرح أسباب تشتته وتمركزه وكذا حصص الفئات الاجتماعية المتنوعة من الدخل الكلي سواء في الريف أو الحضر خلال الفترة 1980-2000. حيث تعد الجزائر من ضمن الدول النامية ذات العدالة المتوسطة في المساواة في التوزيع بمعامل جيني بلغ 35,1% في آخر مسح لسنة 2000، بعدما كان في حدود 38,76% سنة 1988، والتي استفادت منه أفقر 40% من السكان مقارنة بالأغنياء، وهو ما يوضح ظاهريا نجاح السياسة الحكومية في تلك هذه الفترة احتواءها الطبقات الفقيرة المتأثرة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وما صاحبها من تحرير الأسعار وتراجع الخدمات العامة، ومستويات المعيشة في الريف والحضر، الشيء الذي رفع تكاليف المعيشة مع ثبات نسبي للأجور، التي شكلت في المتوسط حوالي 40% من الدخل الكلي للعائلات. الكلمات المفتاحية: التوزيع الوظيفي والشخصي للدخل، مؤشرات قياس تفاوت الدخل، معامل "Gini"، حصص الفئات الفقيرة من الدخل الكلي، توزيع الدخل في الحضر والريف.

Abstract

The aim of this paper is to analyze the pattern of income distribution in Algeria. It focuses to explain the reasons of its dispersion and concentration, and the shares of social groups, varied from total income, either in rural or urban areas during the period 1980-2000. Algeria, in this period, by using Geni index equal distribution, is classified among the developing countries with justice medium by a coefficient amounted to 35.1 % in the last survey in 2000, after it had been in the range of 38.76 % in 1988, which benefited the poorest 40% of the population compared to the rich. The view explains, ostensibly the success of government policy in the period to contain the poorer classes affected by economic reform programs and structural adjustment, and the accompanying liberalization of prices and the decline in public services and living standards in rural and urban. All of these factors contributes to the raise of the living's cost with a relative stability of wages, which accounted for an average of about 40% of total income for families.

Key words: Functional and Personal Distribution of Income, Income Inequality Indicators, Gini Coefficient, the rate of income poorest to the richest categories, and inverse relationship, Incomes' distribution in urban and rural areas.

مقدمة

تشكل العملية الإنتاجية لب النشاط الاقتصادي، وهي تتم بمزج عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم)، التي تحصل على عوائدها متمثلة في مداخيلها، وهو ما يعرف بالتوزيع الوظيفي للدخل، مما ينشأ عنها تفاوت في أنصبتها الكلية والنسبية، نسبة إلى مساهمتها في العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت بين الأشخاص مالكي هذه العوامل فيما يحصلون عليه من عوائدها، وهذا ما يعرف بالتوزيع الشخصي للدخل. فإذا كان هذا الأخير كبيرا فإنه يستدعي تدخل الدولة لتصحيحه بمختلف الوسائل القانونية المتاحة لديها، كتحديد حد أدنى لأثمان خدمات عناصر الإنتاج، أو استعمال سياسة ضريبية متصاعدة بغية التأثير على المداخل المرتفعة، أو تقديم إعانات مالية أو معنوية لأصحاب المداخل المتدنية، وهو ما يعرف بسياسة إعادة توزيع، أو التوزيع الثانوي للدخل.

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا فيما يتعلق بالتوزيع الوظيفي للدخل خلال تسعينيات القرن الماضي وامتد حتى بداية القرن الحالي، تَمَثَّلَ بالخصوص في تراجع حصة الأجور من الدخل الكلي للعائلات، حيث القطاع العام هو الرهان الوحيد الممتص للبطالة، مما جعل الأجور النقدية شبه ثابتة ولا تستجيب لارتفاع مستويات الأسعار. في مقابل ذلك لم تعرف مداخل المستقلين تطورا كبيرا من الدخل الكلي للأسر وهو نتيجة لسياسة الحكومة المتبعة في تلك الفترة، التي اهتمت بمحاولة استرجاع التوازن في كل المستويات، وتبنت سياسة انغلاقية فيما يتعلق بتملك عوامل الإنتاج، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري كان موجها حتى بداية التسعينيات، يقيد الملكية الشخصية، ويتميز بتدخل الدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية، مما حدّ من مصادر دخل القطاع العائلي.

إن كافة المجتمعات تعاني من حالة التفاوت في الدخل ولكن بدرجات متفاوتة، والجزائر واحدة من تلك الدول التي تسعى جاهدة للحد منه وتمركزه سواء بين العائلات الريفية أو الحضرية، فما هي حقيقة عدالة توزيع الدخل في الجزائر؟

المحور الأول: الطرح النظري لتوزيع الدخل

تتضمن نظرية التوزيع معينين، أحدهما يفسر القوى التي تحكم مكافأة خدمات عناصر الإنتاج، وهي ترتبط بالنظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي من عدة زوايا¹:

❖ يعتبر التوزيع حالة خاصة من النظرية العامة في القيمة وذلك لتحديده أثمان خدمات عناصر الإنتاج

❖ تمثل نظرية التوزيع حلقة الوصل بين نفقة الإنتاج (التكلفة) والقيمة (الثمن)، وهي بتحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج فهي تربط بين قضية توزيع الموارد (العناصر الإنتاجية) وقضية الطلب على السلع والخدمات، حيث يتم تنقل عناصر الإنتاج بين مجالات النشاط الاقتصادي المتنوعة استجابة لتغيرات أثمانها من قطاع إلى آخر.

❖ ترتبط نظرية التوزيع ارتباطا وثيقا بنظرية الإنتاج، ذلك أن اختيار المنتج للتوليفة المثالية لعناصر الإنتاج يتوقف على أثمانها.

أما المعنى الآخر هو الأشمل فلا يقف عند حدود تحديد الحجم المطلق والنسبي لدخل كل عنصر إنتاج، أي حصة الأجور (دخل العمل)، أو حصة الأرباح (دخل التنظيم)، أو حصة الفائدة (دخل رأس المال) من الدخل الكلي، ولكن يذهب أبعد من ذلك إلى دراسة توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع أو على فئات الدخل/الإنفاق المكونة لهذا المجتمع، وهي دراسة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، إذ تمكن من البحث في أثر السياسات الاقتصادية المختلفة المنتهجة من طرف الدولة بغية التأثير على مداخل الفئات الاجتماعية المختلفة².

يعتبر الهدف الرئيسي من دراسة توزيع الدخل هو تقدير توزيع السكان حسب مستويات الرفاهية التي يتمتعون بها. ومن أجل ذلك فإن الأمر يتطلب توفر البيانات عن دخل الأسرة وأيضاً عن دخل الفرد، ولهذا عادة ما يستخدم مفهوم دخل الأسرة المعيشية في دراسة توزيع الدخل، حيث يتكون من جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشية أو أفرادها نقداً أو عينا أو خدمات، سنوياً أو على فترات متقاربة، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها من مثل هذه الإيرادات غير المنتظمة.

أولاً- نظرية التوزيع الوظيفي

ارتبطت نظرية التوزيع الوظيفي بالمدرسة التقليدية (الكلاسيكية) لأنها كانت تعكس توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة؛ العمال، وأصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي، وكانت اهتمامات كل من آدم سميث وريكاردو ثم ماركس تصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين هذه الطبقات محللين مسألتين رئيسيتين؛ الأولى تخص العوامل المحددة لدخل كل طبقة، والثانية تتبّع آثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج. غير أنهم اختلفوا في تحليلاتهم، فبينما اعتبر آدم سميث وريكاردو أن إعادة توزيع الدخل المرافقة لعملية النمو يستفيد منها ملاك الأراضي ثم الرأسماليون، اعتبر ماركس أن عملية النمو الاقتصادي يصاحبها زيادة غنى الطبقة الرأسمالية على حساب الطبقة العاملة³. ثم تطورت النظرية مع ظهور المدرسة النيوكلاسيكية التي جاءت بالمفهوم الحدي، الذي استخدم لتحديد أسعار خدمات عوامل الإنتاج طبقاً لإنتاجيتها الحدية، وبواسطة منحنيات العرض والطلب الخاصة بكل عامل، في ظل المنافسة التامة والاستغلال الأمثل لمواردها⁴.

يتكون دخل الأسرة المعيشية من ثلاث أنواع رئيسية؛ الدخل من العمل، دخل الملكية والمداخل التحويلية، ويُعرف توزيع الدخل على هذه الأنواع بالتوزيع الوظيفي (وهو توزيع الدخل على عوامل الإنتاج نسبة إلى مساهمتها في تكوينه⁵، حيث الهدف الرئيسي منه هو فهم الميكانيزمات التي تحكم توزيع عناصر الإنتاج بما فيها الثروات بين الأفراد. فمعرفة حصة الأجور من الدخل الكلي يسمح بمعرفة مقدار التشغيل وآليات التوظيف المتوفرة داخل البلد.

كما أن معرفة تطور حصة دخل الملكية تعتبر مؤشراً واضحاً حول الانفتاح الاقتصادي ومناخ الاستثمار في القطاع الخاص، أما معرفة تطور نسبة التحويلات من الدخل الكلي فتعكس جهود الدولة في تكفلها بالفئات محدودة أو معدومة الدخل، وهي الفئات الفقيرة التي عادة ما تتضرر من سياسات الحكومة الرامية إلى الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والأسعار، وبموجب هذه المداخل التحويلية يمكن التعرف على فعالية

السياسات المختلفة للحكومة في تصحيح الاختلال الناتج عن التوزيع الأولي للدخل والتقليل من تفاوته.

ثانياً: نظرية التوزيع الشخصي

بما أن التوزيع الوظيفي يهتم بتوزيع الدخل أو العائد على عوامل الإنتاج المساهمة فيه، حيث تعد تلك المداخيل الجزئية أسعاراً لها، فإن التوزيع الشخصي يهتم فقط بتوزيع العائد بين الأفراد، دون البحث في طريقة كسبه، فقد يحصل الفرد على دخل من مساهمته برأس المال أو تقديم عمل فني ويدوي، أو كذا تأجير قطعة أرض أو عقار، وبالتالي فإن دخله يكون مكوناً من عدة عناصر⁶.

وعليه، تعد مسألة توزيع الدخل الشخصي من المسائل الأساسية في علم الاقتصاد، كما أن لها أهمية حيوية في أي بحث يتعلق بالدخل والناتج القومي، وتوزيع الموارد الاقتصادية، فهو إذن يتعلق بالأفراد والدخول التي يحصلون عليها، لأنه في العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل بالخلفية التاريخية لحصول الأفراد على الثروة، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيان بمصدر الدخل⁷.

ولا شك أن لدراسة توزيع الدخل أهمية خاصة للسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين والمخططين في رسم السياسة الاقتصادية للبلد، ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل، ولهذا فإن معرفة مقدار التفاوت بين الأفراد يعد من الموضوعات المهمة التي نالت اهتمام الاقتصاديين لارتباطها بالمستوى المعيشي لهم وحياتهم اليومية وما تتطلبه من توفر الحاجيات الأساسية من جهة، ومن أخرى باعتبارها هدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية، وهنا تتقاطع هذه المسألة مع مسألة الرفاهية، حيث أشار "Pareto" أن مقدار الدخل يتناسب طردياً مع مقدار التفاوت، أو أنه يتناسب عكسياً مع عدد الأفراد الذين يستحذون عليه، وذلك لوجود قوى تعمل على ذلك، وفي مقدمتها الفساد الذي يميز تصنيف الأفراد تبعاً لانتمائهم الطبقي وانتمائهم لمستوى دخل معين⁸.

المحور الثاني: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل

تطورت الأدبيات النظرية كثيرا في مجال قياس التفاوت، حيث تتوفر على العديد من المؤشرات، تتراوح بين البساطة والتعقيد، يستند معظمها على الطرق الإحصائية كالمدي، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباين، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق. كما تستخدم مؤشرات أخرى لمعرفة مقدار تركز الدخل لدى فئة أو فئات معينة في المجتمع، مثل معامل "Gini"، مؤشر "Atkinson"، وغيره⁹.

أولاً- المدى (R): وهو أبسط المقاييس، حيث تتراوح قيمته بين الصفر (عندما يحصل كل فرد على متوسط الإنفاق) و n (عندما يحصل فرد واحد على كل الإنفاق)، ويكتب على

النحو التالي:

$$R = \frac{\text{Max } Y_i - \text{Min } Y_i}{\mu}$$

حيث: μ متوسط الدخل أو الإنفاق؛

$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^n Y_i}{n}$$

Y_i دخل أو إنفاق الفرد (i)، في مجتمع مكون من n فرد.

ثانياً- متوسط الانحراف النسبي: وهو مجموع الانحرافات المطلقة من متوسط الإنفاق كنسبة من إجمالي الإنفاق، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (0) في حالة العدالة الكاملة و $\frac{2(n-1)}{n}$ في حالة حصول فرد واحد على كل الإنفاق، ويكتب:

$$M = \frac{\sum_{i=1}^n |\mu - Y_i|}{n \mu}$$

ثالثاً- التباين (V) ومعامل الاختلاف (CV): يعتبر التباين أكثر المقاييس استخداما في الدراسات الإحصائية المهمة بقياس التشتت، وذلك لحساسيته تجاه تحويلات الإنفاق من فرد فقير إلى آخر ثري، حيث يترتب على ذلك ارتفاع في التباين، ويكتب:

$$V = \frac{\sum_{i=1}^n (\mu - Y_i)^2}{n}$$

من عيوب التباين أنه يعتمد على متوسط الإنفاق/الدخل، بحيث يمكن أن يظهر أحد التوزيعات تباينا نسبيا أكبر من الآخر، إلا أن تباينه ربما كان أصغر بسبب تدني

متوسط الإنفاق الذي حسبت على أساسه التباينات. ولأجل التغلب على هذه المشكلة، يحسب معامل الاختلاف (التباين)، والذي يساوي إلى الجذر التربيعي للتباين مقسوماً على متوسط الدخل أو الإنفاق، وذلك كما يلي¹⁰:

$$CV = \frac{\sqrt{V}}{\mu}$$

رابعاً- الانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق: يعرف هذا المؤشر كما يلي:

$$L = \left[\frac{\sum_i (\log \mu - \log Y_i)^2}{n} \right]^{\frac{1}{2}}$$

خامساً- منحنى لورنز (Lorenz): لعل أهم الإسهامات في مجال قياس التفاوت هو ما قدمه لورنز من خلال العلاقة الكمية الحقيقية بين نسبة أصحاب الدخل (السكان)، ونسبة دخلهم من الدخل الإجمالي خلال فترة سنة ممثلة في منحنى بياني¹¹، يعتمد على تقسيم أفراد المجتمع (العينة) إلى فئات دخلية تصاعدياً¹²؛ خمسية (أي 20%)، أو عشرية (أي 10%) لكل فئة... إلخ، وذلك طبقاً لتصاعد مستويات الدخل (الإنفاق)، ثم تحديد النسبة من الدخل (الإنفاق) الإجمالي التي تخص كل مجموعة دخلية.

واستناداً على المعلومات المتوفرة حول توزيع الدخل أو الإنفاق في المجتمع يمكن رسم هذا المنحنى برسم مثلث قائم ومتساوي الساقين، حيث يمثل الوتر العدالة الكاملة لتوزيع الدخل، بحيث كل النقاط على الوتر تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الدخلية التراكمية. فكلما ابتعد المنحنى عن الوتر كلما ارتفع تفاوت الدخل، أما إذا تطابق المنحنى مع المحور الأفقي فيدل على التفاوت المطلق للدخل¹³، وحيث أنه لا توجد دولة تتمتع بالعدالة المطلقة، فإن منحنيات "لورنز" للدول المختلفة سوف تقع في مكان ما على يمين الوتر، وكلما انتقل المنحنى نحو الأسفل كلما دلّ على تدهور حالة التوزيع، والعكس صحيح عند انتقاله نحو الأعلى.

سادساً- معامل جيني (Gini): هو أكثر المقاييس استخداماً في قياس عدم المساواة في توزيع الدخل وتمركزه لدى فئات محدودة في المجتمع، وهو يعتمد على منحنى لورنز، إذ

أن قيمته تساوي إلى نسبة المساحة (A) المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث BD إلى إجمالي مساحة المثلث BCD، و نظرا لأنه يعتمد على التكرارات المتجمعة الصاعدة للدخل النسبي فيمكن حسابه بالعلاقة التالية¹⁴:

$$G = \sum_{i=1}^n (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

حيث تمثل P التوزيع التكراري المتراكم للسكان أو أصحاب الدخل، بينما L هي التوزيع التكراري المتراكم للإنفاق أو الدخل، وحيث:

$$P_n = L_n = 1 \quad \text{و} \quad P_0 = L_0 = 0$$

تتراوح قيمة معامل "Gini" وفقا للتعريف السابق بين الصفر (حالة المساواة المطلقة) والواحد الصحيح أو 100 % (حالة التفاوت المطلق) فهو إذن مشتق من منحنى لورنز¹⁵. وحيث عادة ما يتم تتبع مسار تطور قيم هذا المعامل عبر الزمن.

حسب ¹⁶ Badaeu تتراوح قيمة "Gini" بالنسبة للأجور بين 0,3 و 0,4، أما بالنسبة لمداخل الملكية فهو بين 0,6 و 0,7، وبهذا نجد أن تركز المداخل يظهر جليا بالنسبة للملكيات. كما أن ارتفاع الدخل المتوسط يؤدي إلى مزيد من التشتت وتتركز المداخل، وهذه الحالة تشهدها الأجور التي يحصل عليها الرجال مقابل النساء¹⁷.

عندما تتقاطع منحنيات لورنز لفترتين زمنييتين وتكون عندها قيمة معامل جيني متساوية يصعب الحكم على توزيع الدخل، فقد يتحسن بالنسبة للشرائح الدنيا، وقد يزداد تركز المداخل لدى الفئات الأغنى. ويوضح الشكلان المواليان انتقال منحنى لورنز من L_1 إلى L_2 لفترتين مختلفتين لنفس العينة، حيث تتساوى فيه طبيعة توزيع الدخل (بدلالة معامل جيني)، فبينما يوضح الشكل (1) تحسُّن نصيب الفئات الدنيا على حساب الفئات الغنية، يوضح الشكل (2) تدهور حالتها لصالح فئات أخرى.

سابقا- علاقة الفئات فيما بينها: عادة ما تبرز أهمية معرفة نصيب الفئة الدنيا من الفئة الغنية، وعند تقسيم المجتمع إلى شرائح عشرية أو خمسية أو ربعية، تظهر الحاجة الملحة لمعرفة كم يفوق العشير (الرابع أو الخمس) الأغنى العشير (الرابع أو الخمس) الأفقر، ولأجل ذلك يحسب تشتت الدخل باستعمال إحدى العلاقات التالية¹⁸؛

- ◀ الفرق بين دخل/إنفاق الفئات المتطرفة، مثل $D_{10} - D_1$ أو $Q_5 - Q_1$
- ◀ نسبة أغنى الفئات إلى أفقرها مثل $\frac{D_{10}}{D_1}$ أو $\frac{Q_5}{Q_1}$ أو العكس مثل $\frac{D_1}{D_{10}}$
- ◀ نسبة الفرق بين مداخيل الفئات إلى الوسيط مثل $\frac{D_{10} - D_1}{\text{الوسيط}}$ أو $\frac{Q_5 - Q_1}{Q_3}$
- ◀ نصيب أفقر 40% من السكان من إجمالي الدخل.

إن استخدام أحد المؤشرات الأربعة السابقة تعطي نتائج مختلفة، فمثلا إذا كان دخل العشر الأول هو 1000 وحدة نقدية، بينما دخل العشر العاشر هو 10000 وحدة نقدية، وتضاعفا مرتين بعد مرور فترة من الزمن ليصبحا 2000 و20000 و.ن، فإن النسبة بينهما تبقى ثابتة، ولكن لا يمكن الحديث عن ثبات تفاوت الدخل في الحالتين¹⁹، سواء باستخدام الفرق بين مداخيل الفئات المتطرفة يكون للعشر العاشر دخل نقدي إضافي يقدر بـ 900 وحدة نقدية (و.ن) في الحالة الأولى، وهو ما يسمح له بتغطية كل الحاجات الضرورية والكمالية. أما في الحالة الثانية فيكون دخله الإضافي 18000 (و.ن) (2000-20000) وهو ما يسمح له من مضاعفة ما تحصل عليه سابقا، كما أن الانتقال من 1000 إلى 2000 (و.ن) ليس له نفس الدلالة من حيث عدد ونوعية السلع المكتتاة مقارنة بالفئة التي تنتقل من 10000 إلى 20000 و.ن (القدرة الشرائية). إضافة إلى أن مضاعفة مداخيل الفئات الاجتماعية بنفس النسبة، تؤدي إلى تزايد التفاوت المحسوب باستخدام بعض المؤشرات دون غيرها، وهي الخلاصة التي ينبغي الإشارة إليها أن بعض المؤشرات لا تعطي صورة حقيقية ودقيقة عن تطور التفاوت عبر الزمن. وللخروج من هذه الإشكالية يتطلب الأمر في هذه الحالة استخدام مؤشرات أخرى.

ثامنا- مؤشر Atkinson: على خلاف المؤشرات سابقة الذكر، التي تعتمد على الصيغ الإحصائية، وضع Atkinson مؤشرا لقياس التفاوت بالاستناد على نظرية الرفاه الاجتماعي، وهو يعتمد على مفهوم الدخل المكافئ للتوزيع العادل، والذي يُعرّف بأنه الدخل الذي إذا تحصل عليه كل فرد سيجعل مستوى الرفاه للمجتمع مساويا لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد. وصيغة هذا المؤشر هي²⁰:

$$A = 1 - \frac{Y_e}{\mu}$$

حيث: μ هي متوسط الدخل أو الإنفاق و Y_e هي الدخل المكافئ للتوزيع العادل، أما a فهي متوسط المنفعة العددية للدخل، وحيث:

$$Y_e = \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \left(\frac{Y_i}{\mu} \right)^{1-a} \right]^{\frac{1}{1-a}} = \left[\sum_{i=1}^n (Y_i)^{1-a} F_i \right]^{\frac{1}{1-a}}$$

المحور الثالث: تحليل بيانات توزيع الدخل للجزائر

لقد عرفت الجزائر اختلالا واضحا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، خصوصا بعد تدهور أسعار المحروقات وتدني المداخل الجبائية، التي كانت تعتمد عليها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مما أدى إلى آثار سلبية على بعض المجالات والمستويات. وقد اتبعت الحكومات آنذاك العديد من الإصلاحات قصد تحقيق مستويات مقبولة من التنمية، أهمها سياسات التعديل الهيكلي، والذي تركت آثارا واضحة على هيكل توزيع الدخل بشطريه الوظيفي والشخصي.

أولا- التوزيع الوظيفي للدخل في الجزائر

إن الاختلال الاقتصادي الذي عرفته الجزائر والذي تزامن مع الاضطراب السياسي والأمني، وكذا نزوب التمويل الخارجي، وارتفاع المديونية إلى مستويات عالية أدى إلى توقف الجزائر عن تسديدها، مما اضطرت إلى إجراء تغييرات عميقة في الهيكل الاقتصادي، أهمها برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية مع اشتراطه تثبيت كتلة الأجور في القطاع العام في مستوى منخفض وتحرير الأسعار ورفع الدعم، الأمر الذي نتج عنه اختلال العلاقة بين نمو الدخل المتاح للأسر واستهلاكها ونمو الأسعار²¹.

يوضح الجدول (1) أن دخل الأسر لم ينمو بنفس الوتيرة التي نمت بها الأسعار، حيث ارتفعت بمعدل متزايد خلال الفترة (1989-1992)، ثم بمعدل متناقص بين سنوات 1993 - 1995، بينما كان الاستهلاك ينمو بمعدل متزايد خلال كل الفترة إلا في سنة 1993 حيث نما بمعدل متناقص 23,1 %، وفي هذا الظرف بلغ التضخم أعلى مستوياته

في سنة 1991 حيث وصل إلى 33,2% ثم بدأ في الانخفاض نتيجة إتباع سياسة مراقبة الأسعار، ليستقر عند نهاية هذه الفترة عند مستوى 28%.

وكل البرامج التنموية المدعمة بشروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي تهدف إلى الانفتاح الاقتصادي بما يتطلبه اقتصاد السوق من تحرير الأسعار ورفع الإنتاجية في المؤسسات الوطنية، تمخض عن البرنامج نتائج سلبية كان أهمها هو تغير هيكل الدخل الكلي للعائلات موزع بين الأجور، مداخيل المستقلين والتحويلات، والتي اختلفت حصصها من الدخل الكلي للعائلات.

يوضح الجدول (2) تعادل حصة الأجور مع دخل المستقلين في نهاية الفترة بينما كان لا يتعدى 34% خلال بداية الفترة، وهذا التراجع في حصة الأجور دليل على صعوبة فتح مناصب شغل وفشل سياسة الحكومة في احتواء البطالين، وعزمها الإبقاء على سعر العمل كسلعة في مستويات منخفضة جدا لتدارك ضعف الجهاز الإنتاجي الذي لم يستجيب للطلب الاستهلاكي للعائلات. كما يلاحظ أن حصة دخل المستقلين لم تتجاوز 40% من مجموع الدخل الكلي للعائلات، بما يدل على فشل السياسة الحكومية في تشجيع الاستثمار المحلي وتبنيها لسياسة ضريبية غير محفزة لإعادة استثمار رؤوس الأموال وتراكمها. كما يلاحظ أن معدلات نمو الأجور ومداخيل المستقلين والمداخيل التحويلية كان متباينا كما يبينه الشكل (3).

إن ما يمكن استنتاجه من الشكل (3) هو أن الدولة كانت تنتهج سياسة ملاءمة الفراغ في مكافحة البطالة عن طريق ما يسمى البطالة المقنعة والهيكلية، حيث كانت المؤسسات تشغل عمالاً أكثر مما تحتاجه، مما جعل الأجور تشكل مصدراً هاماً لدخل الأسر، الأمر الذي جعل كتلتها تنمو ببطء بسبب الشروط المفروضة على الجزائر من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث اقتصر فتح مناصب شغل على القطاع العام مع دور مخيب للقطاع الخاص، الذي انتعش مع بداية القرن الحالي، نتيجة تجاوز الدولة لأزمة الديون الخارجية واستعادتها لتوازن الاقتصاد الكلي.

ثانيا- التوزيع الشخصي للدخل في الجزائر

تقوم الحكومة الجزائرية مثلها مثل العديد من الدول بإجراء البحوث والدراسات حول إنفاق الأسر قصد وضع السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك خلال إعداد مجموعة من المسوحات الدورية، التي تتعدد أهدافها، وفي مقدمتها تتبع حالة الفقر ومدى انتشاره في المجتمع.

1- المؤشرات العامة لتفاوت الدخل

يبين الجدول (3) تحسن مؤشرات عدالة التوزيع في الجزائر بدلالة مختلف المؤشرات، حيث تراجعت كل من قيم مؤشر Atkinson و Theil ومعامل التباين (CV) منذ سنة 1960 حتى 1995، وهو بخلاف معامل جيني الذي ارتفعت قيمته سنة 1988، لكل من القطاع الريفي والحضري على حد سواء، ليلبغ أعلى مستوى له 40,13% في الريف، مما يدل على صعوبة العيش فيه، في ظل عدم توفر الخدمات العمومية وتدنيتها مثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم بكل مستوياته، خصوصا التعليم الابتدائي وما له (التعليم بصفة عامة) من صلة مباشرة في فرص الحصول على الوظائف المناسبة والتي تحدد عامة مستوى الدخل الشخصي للأفراد.

من ناحية ثانية تميزت سنة 1988 ببداية التحول إلى اقتصاد السوق، وما له من شروط قاسية مثل رفع الدعم عن الأسعار، والتي عرفت ارتفاعا محسوسا، أثر سلبا على استهلاك الأسر، كما أن معظم نشاطاتها تركز في القطاع الزراعي في ظل غياب تطور القطاع الصناعي أو انعدامه كلية في الكثير من المناطق الريفية، كما يتصف النشاط الزراعي بأنه معاشي أكثر منه تجاري، افتقد في تلك الفترة للوسائل والإمكانيات الحديثة المتمثلة في البذور الجيدة وآلات الحصاد والأسمدة، والتي من شأنها أن ترفع من مردودية الأراضي، وتحويل هذا القطاع إلى قطاع تجاري تصديري يساهم في الرفع من مداخيل الفلاحين وسكان الريف بصفة خاصة، وهو ما يخرجهم من دائرة الفقر.

2- الترتيب الدولي للجزائر من حيث عدالة التوزيع

يُظهر الجدول (4) أن الجزائر تعتبر من بين الدول متوسطة العدالة في توزيع الدخل، وهي على الكثير من الدول مثل ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا، هونغ-كونغ

و الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، إيطاليا والبرتغال وغيرها من الدول. إذ بلغ فيها معامل "جيني" 35,1%، بسبب تحسن الأداء الاقتصادي بما في ذلك معدلات النمو الاقتصادي، تراجع الدين الخارجي والتحكم ولو جزئياً في معدلات التضخم، والتي كان لها الأثر على تحسن المستوى المعيشي، بدء من سنة 2000، والتي تميزت بجملة من الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي، كالتوسع في شبكة للحماية الاجتماعية، وبرامج مكافحة البطالة كبرامج التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة، وعقود ما قبل التشغيل، ومقررات تطور الأجر الوطني المضمون، وهي كلها ساهمت بطرق مختلفة في الحد من الفقر، الذي يرتبط بشكل مباشر بمستوى دخل الفرد.

إلا أن هذه النتائج الحسنة لا تمنع من وجود الكثير من المغالطات فيما يتعلق بحصة أفقر الفئات إلى أغناها أو العكس، وهي ما تعرف بتمركز المداخل وتشتتها.

3- تمركز المداخل

يبين الجدول (5) تباين حصص الاستهلاك العائلي مقسمة إلى فئات عشرية وذلك حسب القطاعين الريفي والحضري لثلاث سنوات متفرقة. فعلى المستوى الوطني يلاحظ عدم تغير حصص الفئات الأربعة الفقيرة بين سنتي 1988 و 1995 مع تغير إيجابي طفيف خلال سنة 2000، وهو بعكس الفئات المتوسطة الدنيا والعليا التي تحسن نصيبها من الدخل الكلي خلال الفترة 88-95، مع تغير سلبي في سنة 2000. أما الفئة الغنية (D_{10}) فهي التي تحملت التغير الذي حصل لكل الفئات بدليل تراجع حصتها من الدخل/الاستهلاك الكلي بتغير سلبي قدر بـ 5 نقاط، مع تحسن طفيف في سنة 2000، وهو ما يدل على تراجع تمركز المداخل لهذه الفئة التي كانت تستحوذ على حوالي ثلث الدخل الكلي في سنة 1988 (أو مجموع دخل 60% الفقراء)، لتتخفف إلى 27% ثم 28% من الدخل الكلي أو ما يمثله مجموع استهلاك الفئات الخمسة الفقيرة أي 50% من مجموع السكان خلال سنتي 1995 و 2000.

إن وضعية توزيع الدخل اختلفت بين المناطق الريفية والحضرية، فبينما عرفت اتجاهها سلبيًا بالنسبة للأولى، بتراجع للفئات الفقيرة الخمسة وتحسناً بالنسبة للفئات الموالية وتراجعا لحصة الفئة الغنية بين سنتي 1988 و 1995 من 25% إلى 23% من مجموع

الدخل الكلي، وتحسن طفيف سنة 2000 لكل الفئات باستثناء الفئة 4 و 9 و 10، فإن حالة التفاوت في المدن كانت مغايرة، إذ عرفت حصص الفئات الستة الأولى ثباتاً، وتراجعا للفئتين 9 و 10 لصالح الفئتين 7 و 8 ما بين 1988 و 1995، ثم تحسنت الوضعية خلال سنة 2000، لصالح أفقر 40% من السكان وكذا أغنى 10% منه على حساب الفئات المتوسطة الدنيا والعليا (من الفئة 5 إلى الفئة 9)، كما لوحظ أن تركز الدخل لدى الفئة الغنية كان أكثر حدة، إذ بلغ حوالي ثلث الدخل الكلي وهو أكبر من مجموع مداخيل 60% الفقيرة التي لم تتجاوز 29% و 31% بين سنتي 1988 و 2000.

من ناحية أخرى، يوضح الشكل (4) المتكون من ثلاث أشكال جزئية منحنى "لورنز" للقطاعين الريفي والحضري، خلال سنوات 1988 و 1995 و 2000، وهو أكثر عدالة بين العائلات الريفية لقربه من الوتر (العدالة المطلقة).

4- تشتت الدخل

إن مقدار التباين في حصص الاستهلاك بين الفئات المتطرفة في سلم الدخل توضح العلاقة غير المتكافئة بينها، وهو ما يستدعي معرفة تشتت الدخل ومعامله وهو ما يوضحه الجدول التالي باستخدام إحدى العلاقات التبادلية، مثل العلاقة بين أغنى الفئات إلى أفقرها، بمعنى كم يفوقه من ضعف، أو العلاقة العكسية بين أفقر الفئات إلى أغناها، بمعنى كم تمثل حصتها من حصة الفئة الغنية كنسبة مئوية، أو معامل التشتت المحسوب على أساس الفرق بين الفئات المتطرفة إلى الوسيط، حيث هذا الأخير عبارة عن متوسط القيمتين الوسطيتين في المجتمع، وحيث:

$$\left| \frac{D_5 + D_6}{2} = \text{الوسيط} \right|$$

فمثلا في القطاع الريفي بلغ الوسيط 8,5 و 9 و 9,46، أما بالنسبة للقطاع الحضري فبلغ 7,5 و 7,5 و 7,075، أما على المستوى الوطني ككل فبلغ 7,5 و 8,5 و 7,9، خلال سنوات 1988 و 1995 و 2000 على التوالي.

يوضح الجدول (6) في سطره الأول، أن تشتت الدخل بين الأسر الحضرية سجل معدلا مرتفعا إذ بلغ 17 ضعفا في سنة 1988، وانخفض جزئيا إلى 13,15 ضعفا في سنة 2000، مقابل معدل شبه ثابت في حدود 5 أضعاف في نفس الفترة بالنسبة

للأسر الريفية، ومعدلا متوسطا على المستوى الوطني شبه ثابت انخفض من 10,66 إلى 9 أضعاف، وهو ما يؤكد أن القدرة الشرائية للفئة الغنية مازالت مرتفعة ولم تتأثر كثيرا بالإصلاح الاقتصادي، خصوصا جهاز الأثمان.

ويوضح السطر الثاني من نفس الجدول أن حصة دخل الفئة الحضرية الفقيرة لم تتجاوز 8% من حصة دخل الفئة الحضرية الغنية مع تحسن طفيف بين سنوات الدراسة، إذ كانت لا تتجاوز 6% (5,88%) سنة 1988، وهي تختلف تماما عما سجل بين العائلات الريفية، إذ سجلت نسبة 22% متحسنة مقارنة بـ 20% بين 1988 و2000، وهذا ما يدل أنه بالرغم من صعوبة العيش في المناطق الريفية إلا أن إنفاقها متمثل بالخصوص في المنتجات الزراعية المعاشية، في ظل ارتفاع الأسعار التي تضررت منه أكثر الأسر الحضرية لأن إنفاقها موجه بالخصوص للحصول على الغذاء.

من جهة أخرى يوضح السطر الثالث أن معامل التشتت المحسوب بالعلاقة بين أغنى الفئات وأفقرها نسبة إلى الوسيط، أنه مرتفع بين العائلات الحضرية، مقارنة بالعائلات الريفية التي عرف نمط توزيع الدخل فيها أقل تشتتا.

الخاتمة و النتائج

يشكل التفاوت في المداخل موضوع البحث والحوار والخلاف منذ أقدم العصور، فلا توجد فلسفة أو فكر لم تتطرق إليه بالزاوية التي تراها مناسبة من أجل الوصول إلى مجتمعات أكثر عدالة ومساواة، وهي تختلف باختلاف معاني التوزيع العادل بالنسبة للأشخاص ومنزلتهم الاجتماعية. ونظرا لأهمية هذا الموضوع فإنه لا بأس من التذكير أن البلدان النامية ومنها الجزائر والتي تفتقد إلى إحصاءات دقيقة فيما يخص أنواع المداخل، فإنها تستخدم بيانات إنفاق الأسر المعيشية المستخرجة من المسوحات التي تجريها الحكومة بغية التعرف على مستويات المعيشة وتطورها، لمعرفة نوع السياسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق بها العدالة الاجتماعية.

إن أهم نتائج الدراسة تمثلت في:

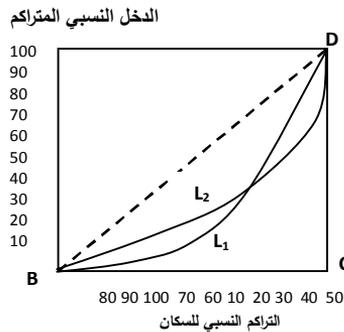
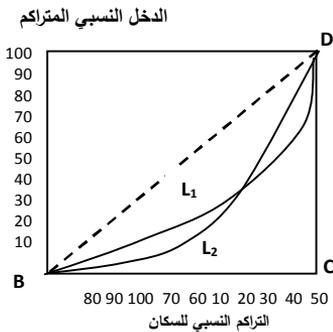
- ❖ عدم تغير حصص الفئات الأربعة الفقيرة بين سنتي 1988 و 1995 مع تغير إيجابي طفيف خلال سنة 2000 ، وهو بعكس الفئات المتوسطة الدنيا والعليا التي تحسن نصيبها من الدخل الكلي خلال الفترة (1988-1995) مع تغير سلبي سنة 2000 ، وكان ذلك على حساب الفئة الغنة (D_{10}) التي تحملت التغير بتراجع حصتها من الدخل الكلي بتغير سلبي قدر بـ 5 نقاط مئوية، مع تحسن طفيف في سنة 2000 .
- ❖ مثلت حصة الفئة الغنية (D_{10}) مجموع دخل 60% الفقراء سنة 1988 والتي قدرت بحوالي ثلث الدخل الكلي، ثم تراجع هذا التمرکز إلى 27% و 28%، بما يساوي مجموع استهلاك 50% من السكان الفقراء خلال سنتي 1995 و 2000 على التوالي.
- ❖ تراجعت حصة الدخل للفئة الغنية الريفية من 25% إلى 23% وإلى حوالي 20% من مجموع الدخل الكلي، وهو ما يتحصل عليه مجموع 40% من السكان الفقراء بين سنوات 1988 و 1995 و 2000، وتحسنا بالنسبة لبعض الفئات الفقيرة والعلوية.
- ❖ حصة الفئة الغنية الحضرية تساوي حوالي الثلث وهي أكبر من حصة مجموع دخل 60% الأفقر التي لم تتجاوز 29% و 31% بين سنتي 1988 و 2000.
- ❖ تشتت الدخل بين الأسر الحضرية سجل معدلا مرتفعا إذ بلغ 17 ضعفا في سنة 1988 ، وانخفض جزئيا إلى 13,15 ضعفا في سنة 2000 مقابل معدل شبه ثابت في حدود 5 أضعاف في نفس الفترة بالنسبة للأسر الريفية.
- ❖ حصة دخل الفئة الحضرية الفقيرة لم تتجاوز 8% من حصة دخل الفئة الحضرية الغنية مع تحسن طفيف بين سنوات الدراسة، إذ كانت لا تتجاوز (5,88%) سنة 1988 ، وهي تختلف تماما عما سجل بين العائلات الريفية، إذ سجلت نسبة 22% متحسنة مقارنة بـ 20% بين 1988 و 2000.
- ❖ وأخيرا يمكن استنتاج أن الجزائر حققت تحسنا لدى بعض الفئات الفقيرة خلال الفترة 1988-2000، وهو ما يؤكد ظاهريا نجاح السياسة الحكومية في احتواءها رغم الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وما صاحبها من تحرير الأسعار وغلق المؤسسات، بفضل السياسة الاجتماعية وبرامج التوظيف المتنوعة، وتشجيع القطاع الخاص، وتبني سياسة ضريبية متنوعة، كفرض ضرائب تصاعديّة على

المداخيل والأرباح، وتشريع ضرائب الثروات والمواريث، وكذا تفعيل دور الزكاة في القضاء على الفقر، وتوزيعها بالشكل الذي يؤدي إلى خلق أغنياء مستقبلا وليس بالطريقة التي تؤدي إلى الكسل والتهاون.

الملاحق

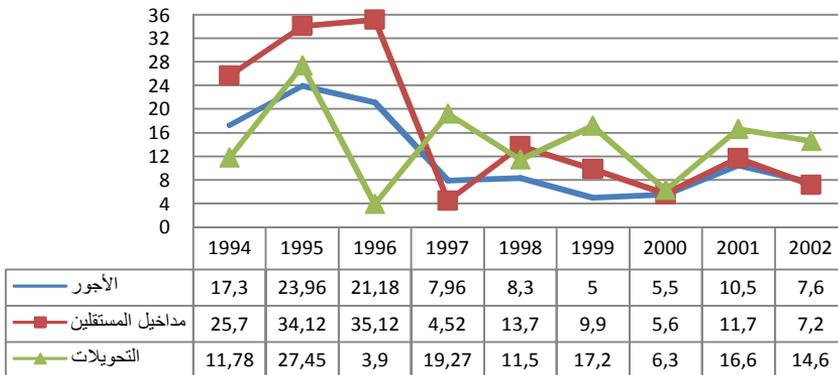
الشكل (2): تدهور توزيع الدخل للفئات الفقيرة

الشكل (1): تحسن توزيع الدخل للفئات الفقيرة



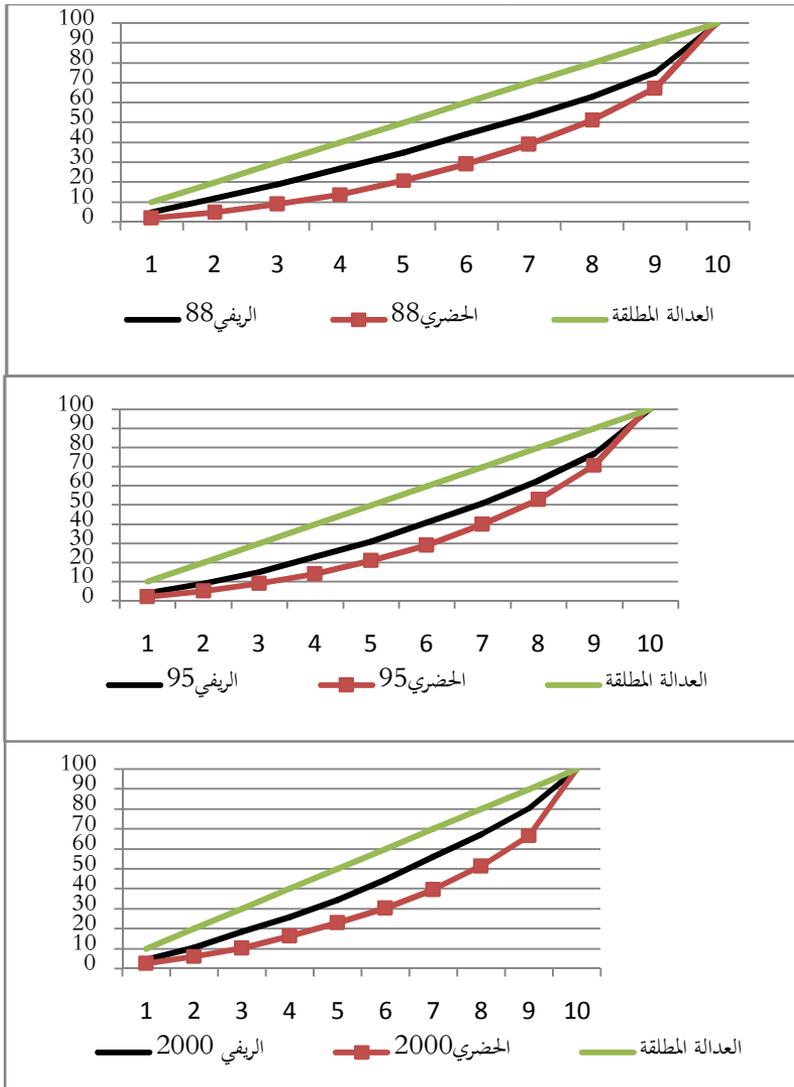
المصدر: ميشال تودارو، ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 206.

الشكل (3) معدل نمو أصناف الدخل



Source: CNES 1998, p 231, et 2^{ème} semestre 2003, p 99.

الشكل (4): التوزيع الشخصي للدخل بين الريف والمدينة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (6) أعلاه.

الجدول (1) النمو السنوي للدخل المتاح للأسر واستهلاكها والأسعار (1989 – 1995)

1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	
/	19	27	36	29,2	15	/	الدخل المتاح للأسر
31,1	30,8	23,1	33,8	22,5	14,2	/	استهلاك الأسر
28	31,5	19,4	26,5	33,2	23,8	18,3	الأسعار

Les " *Les effets sociaux du PAS dans le cas d'Algérie*" Source: Baya ARAHBA cahiers du CREAD, N°46/47 (4^{ème} trimestre 1998 et 1^{er} trimestre 1999), p45.

الجدول (2) التوزيع الوظيفي للدخل خلال الفترة 1993 – 2002 (%)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
39,9	40,4	40,9	41	42,6	43,2	43,4	43,3	44,8	45,5	الأجور
38,9	39,5	39,7	39,8	39,5	39	40,4	37,3	35,7	33,8	مداخيل المستقلين
1,21	1,20	4,19	2,19	8,17	17,8	16,2	19,4	19,5	20,7	التحويلات

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، 1998 و 2003، بتصرف.

الجدول (3): بيانات مؤشرات تفاوت الدخل في الجزائر

CV	Gini	Teil	Atckinson				
			2	1	0.5	0.1	
0,74	30.51	0.21	0.55	0.31	0.2	0.08	العاصمة 66
1,08	33.32	1.16	0.47	/	/	/	الريف 1980
0,7	31.76	0.21	0.54	0.42	0.14	0.04	العاصمة 1980
0,96	34.37	0.30	0.54	/	/	/	المجموع 1980
1,11	40.13	0.62	0.22	0.04	/	/	الريف 1988
0,81	38.83	0.19	0.39	0.21	0.17	0.88	المدينة 1988
0,84	38.76	0.25	0.35	0.21	0.12	0.02	المجموع 1988
0,81	36.28	0.35	0.25	0.27	/	/	الريف 1995
0,65	34.58	0.09	0.40	0.27	0.19	0.12	المدينة 1995
0,72	35.88	0.20	0.33	0.19	0.10	0.02	المجموع 1995

Source: Belkacem Labaàs "Poverty dynamics in Algeria" Arab Playing Institut, Kuwait, 2001 in (www.api.org.kw).

الجدول رقم (4): ترتيب الجزائر دوليا من حيث عدالة توزيع الدخل بدلالة معامل جيني

الإقليم	الدولة	السنة	معامل جيني
أوروبا	ألمانيا	2000	28,31
	فرنسا	1995	32,74
	اليونان	2000	34,27
	اسبانيا	2000	34,66
	م.متحدة	1999	35,97
	إيطاليا	2000	36,03
	البرتغال	1997	38,45
	الو.م.أ.	2000	40,81
	كندا	2000	56,32
	الأمريكتين	الأرجنتين	1992
1996			48,58
2002			52,52
البرازيل		1988	60,97
		1995	59,24
		2001	58,59
بوليفيا		1991	42,04
		1997	58,46
		2002	60,24
الشيلى		1987	56,43
	1994	55,19	
	2000	55,36	
كولومبيا	1988	53,11	
	1995	57,22	
	2000	57,50	
جمايكا	1988	43,16	
	1996	40,47	
	2002	48,34	
المكسيك	1996	48,54	
	2000	51,87	
الدول العربية	الجزائر	1988	40,14
		1995	35,33
		2000	35,10
	مصر	1991	32,00
		1996	30,13
		2000	32,76
	الأردن	1992	43,36
		1997	36,42
		2003	38,87
	المغرب	1991	39,20
1999		39,46	
2001		40,63	
تونس	1990	40,24	
	1995	41,66	
	2000	40,81	
ماليزيا	1987	47,04	
	1995	48,52	
	1992	26,21	
بنغلادش	1996	30,63	
	2000	30,72	
	1990	4360	
إيران	1998	4410	
	1988	40,63	
	2000	46,09	
الفلبين	2000	43,15	
	1998	42,47	
	1998	43,44	
تايلندا	1998	39,41	
	2005	31,59	
	1998	31,59	
سنغفورة	1998	42,47	
	1998	42,47	
	1998	43,44	
هونغ-كونغ	1998	43,44	
	1998	43,44	
	1998	43,44	
إندونيسيا	2005	39,41	
	2005	39,41	
	2005	39,41	
كوريا.ج	1998	31,59	
	1998	31,59	
	1998	31,59	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات لسنوات متاحة لدول مختارة من قاعدة بيانات البنك

الدولي، من الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator/SLPOV.GINI>

الجدول(5): توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية حسب العشرية (%)

D10	D9	D8	D7	D6	D5	D4	D3	D2	D1	Décile	
32	15	11	9	8	7	6	5	4	3	1988	المجموع الكلّي
27	16	12	10	9	8	6	5	4	3	1995	
28,56	14,56	11,57	10,02	8,35	7,46	6,42	5,33	4,57	3,17	2000	
25	12	10	9	9	8	8	7	7	5	1988	الريف القطاع
23	14	12	10	10	8	8	6	5	4	1995	
19,82	12,97	11,23	11,42	10,22	8,70	7,24	7,75	6,30	4,36	2000	
34	16	12	10	8	7	5	4	3	2	1988	الحضري القطاع
31	18	13	11	8	7	5	4	3	2	1995	
33,26	15,41	11,75	9,27	7,35	6,80	5,98	4,02	3,64	2,53	2000	

Source : Calculs de l'auteur basée sur ONS ; Résultat Globaux de l'enquête sur les dépenses de consommation de ménages en 1988 (Collection statistiques N° 45, 1993), en 2000 (Données Statistiques N° 345, oct 2002).

الجدول(6): تشتت الدخل ومعامل التشتت حسب الأعشار

2000	1995	1988	القطاع	العلاقة
4,55	5,75	5	الريف	
13,15	15,5	17	الحضر	
9,01	9	10,66	المجموع	
22	17,4	20	الريف	$(\%) \frac{D_1}{D_{10}}$
7,6	6,45	5,88	الحضر	
11,10	11,11	9,375	المجموع	
1,63	2,11	2,35	الريف	
4,34	3,87	4,27	الحضر	
3,21	2,82	3,87	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (5).

المراجع والهوامش

¹ عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001، ص 438-439.

² عمرو محيي الدين، عبد الرحمن سيدي أحمد، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية 1974، بيروت ص 495.

³ نعمة الله نجيب إبراهيم "أسس علم الاقتصاد"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1978، ص 200.

⁴ عبد الوهاب الأمين، "التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية"، دار حافظ، الطبعة الأولى، 2000، ص 83.

⁵ أحمد أبو إسماعيل "أصول الاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة 1976، ص 395-396.

⁶ Bruno Baron Ranault, « Economie de développement », DE BOECK, Bruxelles, 2^{ème} éd 1998, p 91.

⁷ كبداني سيدي أحمد، "آلية توزيع الدخل في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2006، ص 33.

⁸ م.م. يونس علي أحمد، "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية (العراق)، العدد 83، 2010، ص 281-286 بتصرف.

⁹ عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2001، ص 100.

¹⁰ Jenkins "The measurement of income inequality", in Lars Osberg, ed, Economic Inequality and poverty: International Perspectives (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1991), p 15.

¹¹ Subrata Ghatak "Introduction to Development Economics", 3rd edition, 1998, ROUTLEDGE, London and New York, p 40.

¹² S. D'AGOSTINO, G. TROMBERT, Op cit, p 45.

¹³ Subramanian.S. ; **"Measurement of Inequality and Poverty"**, Delhi Oxford University Press, 1997, p79.

¹⁴ علي عبد القادر علي، "العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد13، فبراير2005، ص 9.

¹⁵ Morrisson Christian. ; **"La répartition des revenus"**, Thémis , Paris 1996, pp 89 – 90.

¹⁶ A.Badeau ; **"Le patrimoine des Français"**, La Découverte, « Repères » 1989, p05.

¹⁷ Corinne Benveniste et Stefan Lollivie ; **"Les écarts de salaire entre les hommes et les femmes continuent à se réduire"**, Economie et Statistique, N°210, mai 1988, p.06.

¹⁸ ميشيل تودارو، ميشال تودارو، وميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، (ترجمة محمود حسن حسني)، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 211.

¹⁹ Bresson Y. ; **"Le capital-temps: pouvoir, répartition et inégalités"** Calmann Levy Paris 1977,p 104.

²⁰ Sollogoub M. ; **" La comparaison de l'inégalité dans la répartition personnelle des revenus"**, Revue d'économie politique n°3, mai-juin 1980, pp 286-306.

²¹ Baya ARAHBA ; **" Les effets sociaux du PAS dans le cas d'Algérie"**, Les cahiers du CREAD, N°46/47 (4^{ème} trimestre 1998 et 1^{er} trimestre 1999), p45.